معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية عام (1536م) في عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566م)

الدكتور: ابراهيم أحمد الشياب
الدكتور رياض مفلح خليفات
الدكتور علي ابراهيم البشايرة
كلية الحصن الجامعية – جامعة البلقاء التطبيقية

ملخص

وصلت الدولة العثمانية في بدايات القرن السادس عشر أوج اتساعها في عهد السلطان سليمان القانوني ، مما جعل العديد من الدول الأوروبية طلب ودها والتحالف معها ، وقد لخص البحث الحالة السياسية والاقتصادية التي كانت تعيشها أوروبا قبيل معاهدة الامتيازات التي وقعتها فرنسا مع الدولة العثمانية .

كما تحدث البحث عن أهم البنود التي تناولتها المعاهدة وخاصة من الناحية التجارية الاقتصادية ، وما هي طبيعة هذه الامتيازات ، ثم الدوافع التي أدت إلى عقد هذه المعاهدة ، وأخيرا نتائجها على كل من فرنسا والدولة العثمانية .

الكلمات المفتاحية : معاهدة الامتيازات ، السلطان سليمان القانوني ، فرنسا ، التجارة الدولية ، الدولة العثمانية .

تمهيد:

لقد كان لسقوط القسطنطينية (1453م) بيد الدولة العثمانية أثر كبير على العلامات العثمانية الأوروبية، مما أدى إلى تقدم الدولة العثمانية باتجاه أوروبا حتى سقوط غرناطة (1492م) وقد الهب هذا الإنجاز للدولة العثمانية مشاعر الغرب الأوروبي لمحاربة الإسلام.

وقد شهد بداية القرن السادس عشر فترة من التبدلات التاريخية الكبرى ، والتي كان من أهمها الصراع الذي بدأ بين الشرق الإسلامي بقيادة الدولة العثمانية زمن السلطان سليمان القانوني، والغرب المسيحي بزعامة الإمبراطورية الرومانية المقدسة برعاية ملك اسبانيا شارل الخامس 1520- 1547م.

إلا أن الدولة العثمانية كان لها التفوق مما أدى إلى طلب ودها من الدول الأوروبية، وقد كان رد السلطان سليمان القانوني حينما عرضت عليه مطالب فرنسا في معاهدة الامتيازات عام 1536م أنه قال: "عرضت مطالبكم على أقدام عرشنا فنظرنا فيها بعطف[1].

لقد وصلت الدولة العثمانية من القوة حتى وصل بها الحال أن لا تعين سفراء لها في الدول المجاورة وهذا عائد إلى استغنائها عن باقي الدول[2]. وكان أوج اتساعها في عهد السلطان سليمان القانوني، حيث أصبحت تنتشر على مساحة ثلاث قارات في العالم[3].

وفي تلك الفترة كان الصراع محتدماً بين ملوك وأباطرة الدول الأوروبية على تولي حكم الإمبراطورية الرومانية، وخاصة بين فرانسوا الأول ملك فرنسا وشارل الخامس ملك الامبراطورية الرومانية المقدسة، بالإضافة للمنافسة الشديدة بين البابا ليو العاشر والراهب الألماني البروتستانتي مارتن لوثر[4]. وقد كان لهذا التنافس تداعياته على سياسة التقارب بين فرنسا والدولة العثمانية.

الحالة السياسية في أوروبا قبيل معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية:

كان الصراع حول التوازن الدولي هو الذي يخيم على الأجواء في العلاقات الأوروبية في النصف الأول من القرن السادس عشر، وقد كانت كل من فرنسا والدولة العثمانية على استعداد تام للعمل معاً من أجل المحافظة على مصالح كلا الطرفين، وعلى الرغم من العداء الذي يكنه فرانسوا الأول ملك

فرنسا للإسلام والمسلمين، إلا أن التطورات التي حصلت في القارة الأوروبية أدت إلى التقارب بين الدولة العثمانية وفرنسا زمن السلطان سليمان القانوني، وخاصة بعد أطماع فرنسا في الاستيلاء على بعض الولايات الإيطالية[5]، بالإضافة إلى الصراع الذي نشب بين أمراء بلغراد على السلطة بسبب صغر سن ملكها لويس الثاني[6]، ولذلك أراد ملك فرنسا التقارب مع الدولة العثمانية واستغلال قوتها حتى تساعده في الحد من طموحات شارل الخامس وإيقافه عند حده ، وقد أكد فرانسوا الأول ملك فرنسا هذا التوجه للسفير الفينيسي(سفير فينيسيا الايطالية) قائلاً "سعادة السفير لا يمكنني أن أنكر أنني أرغب بشدة في أن أرى الأتراك أقوياء جداً ومستعدون للحرب، وليس فقط لمصلحة السلطان العثماني التراثية، بل لإضعاف قوة الإمبراطور شارل الخامس، وإعطاء جميع الحكومات الأمن والأمان ضد عدو عظيم[7].

إلا أنه وبعد دخول القوات الفرنسية إلى شمال ايطاليا، تداعت ملوك وأباطرة الدول الأوروبية على رأسهم شارل الخامس إمبراطور روما إلى حلف عسكري ضد فرنسا وقد استطاعوا هزيمتها في (معركة بافيا عام 1525م) وقد أسر فيها ملك فرنسا فرانسوا الأول[8].

بداية المفاوضات بين الدولة العثمانية وفرنسا، والتي مهدت لمعاهدة الامتيازات:

لقد كانت بداية التفاوض بين الدولة العثمانية وفرنسا بعد معركة بافيا عام 1525م ، من خلال والدة الملك الأسير فرانسوا الأول(1515- 1547م) باعتبارها الوصية على العرش، حيث أرسلت سفيرها محملاً برسالتين الأولى منها، والثانية من الملك الأمير، يطلبان من الدولة العثمانية مهاجمة قوات أسرة الهابسبورج وإطلاق سراح الملك الفرنسي الأسير[9]، وقد جاء في رسالة والدة

الملك الفرنسي قولها: "أتضرعُ إليك أيها الإمبراطور العظيم لإظهار كَرَمِكَ أنْ تُعيدَ إليَّ ولَدي"[10]، وفي عام 1526م وبموجب المعاهدة ، عقدت في العاصمة الإسبانية مدريد بين فرنسا وأسرة الهابسبورج ، أطلق سراح الملك الفرنسي فرانسوا الأول، وبموجب هذه المعاهدة تم إضعاف دور ومكانة فرنسا، بالإضافة إلى الشروط التي فرضت على الملك وأهمها المشاركة في حرب صليبية ضد الدولة العثمانية.

أراد الملك الفرنسي فرانسوا الأول التخلص من هذه المعاهدة المجحفة، باعتبارها معاهدة غير متكافئة فرضت على فرنسا بالقوة ، ولذلك قرر خوض معركة عسكرية يسترد فيها كرامته وكرامة فرنسا من خلال التقارب والتحالف مع الدولة العثمانية واستغلال قوتها العسكرية للحد من طموحات شارل الخامس وأسرة الهابسبورج[11]، إلا أن هناك رواية تاريخية أخرى تقول بأن السلطان سليمان القانوني قد منح الملك الفرنسي فرانسوا الأول هذه الامتيازات في هذه المعاهدة، بتأثير من زوجته (روكسانيا الفرنسية) والتي كانت تؤثر عليه تأثيراً كبيراً، حيث قَتَلَ من أجلها ابنه الأكبر مصطفى حتى تمهد العرش لابنها الأمير سليم الثاني[12]، وما كان لهذه الامتيازات من تداعيات سلبية على الدولة العثمانية في قادم الأيام.

معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية عام (942ه/ 1536م):

لقد سعى الملك الفرنسي فرانسوا الأول بكل طاقته للتقارب والتحالف مع السلطان العثماني اعتقاداً منه بأنه المنقذ الوحيد له من طموحات الإمبراطور شارل الخامس، ولذا فقد أرسل سكرتيره الخاص السيد (جان دي لافورية Jean De Leforet) إلى السلطان العثماني من أجل عقد هذا التحالف على شكل معاهدة

وقد سميت (معاهدة الامتيازات[*] العثمانية الفرنسية) وقد كان ذلك في شهر شباط (فبراير/ 1536م) والتي نصت على ما يلي[13]:

1. للفرنسيين حق التجارة أو السفر في كل أماكن الدولة العثمانية بمراكب مسلحة وغير مسلحة بكامل حريتهم وعدم الاعتداء عليهم والتعرض لهم.

2. يجوز لرعايا الطرفين البيع والشراء والمبادلة، ودفع الضرائب المعتادة حيث يدفع الفرنسي في الدولة العثمانية ما يدفعه الأتراك ، ويدفع الأتراك في فرنسا ما يدفعه الفرنسيون بدون أي ضرائب أخرى.

3. حق التمثيل القنصلي لفرنسا في أي مدينة عثمانية وحق القنصل النظر في القضايا المدنية والجزائية لرعايا ملك فرنسا وبالقانون الفرنسي، وليس من حق أي سلطة محلية تركية أن تتدخل في مثل هذه القضايا، وإنما للقنصل الحق في الاستعانة بالسلطات المحلية لتنفيذ أحكامه.

4. في القضايا المختلفة التي يكون أحد أطرافها رعايا أو تجارا فرنسيين مع أتراك ، لا يُستدعى أو يستجوب ولا يحاكم اي فرنسي إلا بحضور ترجمان القنصلية الفرنسية.

5. لا يجوز للقضاة الشرعيين أو مأمور الحكومة العثمانية سماع أي دعوى جنائية ضد تجار ورعايا فرنسا بناءً على شكوى مقدمة من الأتراك أو غيرهم من رعايا الدولة العليه، وعلى القاضي أو المأمور أن يدعو المتهمين بالحضور للباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم.

6. حرية العبادة مكفولة لرعايا الملك الفرنسي ، ولا يجوز محاكمة الفرنسيين بالمسائل الدينية أمام القاضي أو السنجق وإنما تكون محاكمتهم بالباب العالي.

7. لا يسأل القنصل أو أقاربه من تعاقد أو اشترى أو استدان نقوداً من رعايا الفرنسيين مع أحد من العثمانيين، ثم خرج من الدولة العثمانية، وعلى ملك فرنسا أن يوفي دينه من أملاكه أو أراضيه الموجودة في فرنسا.

8. لا يجوز استخدام التجار الفرنسيين أو سفنهم أو مدافعهم أو التجارة عنهم جبرا في خدمة السلطان إلا باختيارهم.

9. لتجار فرنسا ورعاياها الحق بالتصرف في الوصية بعد موتهم، وعند وفاة أحدهم توزع أمواله وممتلكاته حسب الوصية ولو توفي ولم يوصِ، فتسلم تركته الى ورثته أو الوكيل عنه بمعرفة القنصل.

10. عند سريان هذه المعاهدة بين الطرفين يجب إخراج حالات الرق(العبودية) من خلال الأَسر أو الشراء إلى بحبوحة الحرية. كما لا يجوز لأحد أخذ أو بيع أو شراء أو حجز أسرى الحرب بصفة أرقاء ، ولو فعل ذلك أحد ما يعاقب بالقانون.

11. اذا تقابلت أساطيل إحدى الدولتين ببعض مراكب رعايا الدولة الأخرى ، فعلى هذه السفن رفع أعلامها حتى لا يتم مضايقتها من السفن الحربية لكلا الطرفين، وإذا ما حصل ضرر لأحدهما فعلى الملك صاحب الأسطول تعويض الضرر.

12. يقدم للسفن الفرنسية إذا ما وصلت موانئ الدولة العثمانية ما يلزمها من المأكولات وغيرها مقابل الثمن المناسب ، وتلزم بتفريغ حمولتها كما يسمح لها الذهاب أينما تريد بدون دفع رسوم بعد جواز خروجها من أمين الجمرك.

13. اذا ما غرقت أو كسرت سفينة من السفن من سفن إحدى الدولتين بالصدفة عقد البلاد التابعة للطرف الآخر، فإن الناجين يبقون يتمتعون بحريتهم ، ولا يمانع في أخذ الأمتعة الناجية من الغرق ، أما لو غرق الجميع ، فما يمكن تخليصه من الغرق من البضائع يسلم إلى القنصل أو نائبه لتوصيلها لأهلها.

14. لو هرب أحد الأرقاء المملوكين لأحد العثمانيين، واحتمى في بيت أو مركب أحد الفرنسيين ، فلا يجبر الفرنسي إلا على البحث عنه في بيته أو مركبه ، ولو وجد عنده يعاقب الفرنسي بمعرفة قنصله ويرد الرقيق لسيده.

15. كل فرنسي لم يقم بالدولة العثمانية مدة 10 سنوات بدون انقطاع ، لا يلزم بدفع الخراج أو ضريبة أخرى ، وتكون كذلك معاملة رعايا الدولة العثمانية في البلاد الفرنسية.

16. يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرنسا تصديقه للآخر على هذه المعاهدة في ظرف سته شهور تمضي من تاريخ امضائها، مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها، ويجب نشرها في الأستانة والإسكندرية ومرسيليا ونارنبونة(*).

وقد عدت هذه المعاهدة كنظام جديد في العلاقات بين الدول وفي طريقة معاملة الأجانب، وهي بمثابة البداية الحقيقية لنظام الامتيازات الذي تمتع به الأجانب في أنحاء الدولة العثمانية ، ومنطلق لجميع المعاهدات اللاحقة التي وقعتها الدول مع الدولة العثمانية وخاصة أنها تتسم بالطابع التجاري والاقتصادي في أغلب بنودها(14).

طبيعة هذه الامتيازات:

لقد مثلت الامتيازات الأجنبية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية في القرن السادس عشر، العامود الفقري في الاتصال والتواصل بين الشرق والغرب، وقد نصت هذه الامتيازات بصورة عامة على السماح للأوروبيين من دخول الأراضي العثمانية ونظمت العلاقات التجارية البرية والبحرية ، كما ضمنت الحرية الشخصية لهؤلاء الأجانب وأعفتهم من دفع الجزية ، ومنحتهم حرية الديانة بشرط عدم الخروج عن الحدود الشرعية ، كما سمحت بإقامة ممثلين لهذه الدول في المدن الكبرى العثمانية.

إلا أن هناك من يرى بأن هذه الامتيازات ما هي إلا بدعة وتنازل من قبل السلطان العثماني عن حقوقه وسيادته لمصلحة الدول الأجنبية حين تمنح قناصل الدول الغربية وسفراؤها استقلالا شبه تام في تقرير شؤون مواطنيهم وتنظيمها في النواحي التجارية والحقوقية والجزائية وفقاً لقوانينهم الخاصة وعلى الأراضي العثمانية ، علماً بأن الوضع الطبيعي يجب أن يكونوا كالسكان الأصليين يخضعون لقوانين البلاد التي يقيمون فيها وسلطاتها ، وهذا نتيجة طبيعية لسيادة الدولة على أراضيها[15].

ويمكن أن نقسم هذه الامتيازات إلى قسمين:

القسم الأول: القسم السياسي والتي يعدُ نقلة نوعية في العلاقات الدولية بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، بما تضمنته من تجديد في العلاقات والتوافق بين المصالح المتعارضة للإسلام والمسيحية ، وعلى الرغم من أن الأسباب السياسية هي التي حفزت العثمانيين والفرنسيين على عقد هذه المعاهدة ، إلا أنها لم تكن واضحة في بنودها التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي والتجاري[16]، وعلى الرغم من كل ذلك فإن هذه الامتيازات لم تكن تخلياً عن الجهاد أو تفريطاً في حقوق ، وإنما تكتيك سياسي لتطويع أدوات الجهاد ضد أعداء الإسلام وفقاً للظروف الذاتية، من أجل تحقيق مصالح وأهداف الإسلام والمسلمين في تقسيم العالم الغربي المسيحي وخلق الصراع فيما بينهم[17].

ولكن بعض المؤرخين الأتراك يرى بأن هذه المعاهدة هي معاهدة لصالح فرنسا، ومساعدة من أجل تنمية قدراتها العسكرية والاقتصادية حتى لا تضعف أمام أطماع ألمانيا وإسبانيا، ولذلك منح السلطان هذه الامتيازات التجارية حتى تبقى قوية، وهي لم تمنح لغيرها من دول العالم المسيحي الغربي[18].

أما القسم الثاني: فهو القسم الاقتصادي حيث كانت هذه الامتيازات تخدم مصالح وأهداف اقتصادية على ضوء الأوضاع القائمة في تلك المرحلة ، كما ترتبط بطبيعة الاقتصاد العثماني وطبيعة علاقة الدولة العثمانية مع أوروبا خلال القرن السادس عشر، وخاصة بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح الذي بدأ يهدد التجارة في شرق البحر المتوسط وتحويلها الى المحيط الهندي لذا كان من الممكن أن تقوم الدولة العثمانية بحماية مصالحها التجارية وتضمن استمرار تفوقها عبر الأراضي العثمانية حتى توفر الموارد المالية من عائدات التجارة التي تمثل المصدر الأساسي للخزانة العثمانية ، ومواجهة أثار هذا التحول التجاري الذي أخذ يؤثر على الدولة العثمانية مع منتصف القرن السادس عشر[19].

ولقد وضفت الدولة العثمانية في عهد السلطان القانوني علاقات الدولة مع أوروبا من أجل حل بعض المشكلات الاقتصادية التي كانت تعاني منها، عن طريق اتباع سياسة حرية التجارة تحقيقاً لمصالحها التجارية ، وإدراكاً منها لطبيعة التنافس بين القوى الأوروبية على المنطقة ومحاولة الحصول على هذه الامتيازات التي تدعم نفوذها في السيطرة عليها[20].

دوافع معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية:

لقد كان من أهم الدوافع وراء هذه المعاهدة للامتيازات الوضع السياسي المعقد للدولة العثمانية، وما تعانيه في علاقاتها الخارجية مع الدول الأوروبية من ناحية، والدولة الصفوية من ناحية أخرى ، والذي انعكس على الجانب الاقتصادي للدولة العثمانية ، وسعيها للسيطرة على الطرق التجارية البرية والبحرية ، ومواجهة الخطر البرتغالي البحري الذي استهدف التجارة القادمة من الهند باتجاه المشرق العربي ، ومقاومة المخاطر القادمة من الشرق الصفوي، وإحباط التحالف

الصفوي البرتغالي ، هذا فضلا عن بعض آثار الجفاف والقحط الذي كان يضرب بعض الولايات بالدولة العثمانية[21].

لذلك فقد لعبت العوامل السياسية والاقتصادية دوراً مهماً في السياسة الخارجية للدولة العثمانية، وقد كان للامتيازات الأجنبية تأثيرها الكبير على الدبلوماسية الدولية التي تقوم بها الدولة العثمانية، فضلا عن استغلال ما تعاني منه أوروبا من صراع وتمزق وتناصر على زعامتها بين الأسر الحاكمة ، وظهور فكرة الدولة القومية والتمزق الديني المتمثل في الإصلاح البروتستانتي ، لهذا فقد عملت الدولة العثمانية على تقديم العون لكل الاتجاهات المذهبية المنشقة عن الكنيسة الكاثوليكية وخاصة البروتستانت[22].

لقد سعت الدولة العثمانية في تلك المرحلة إلى إضعاف الامبراطورية الرومانية المقدسة، وإبقاء أوروبا مقسمة حتى لا تتحالف في حرب صليبية جديدة ضد الدولة العثمانية، وقد كان منح الامتيازات لفرنسا في عام 1536 هو تعزيز الهوة بين فرنسا والامبراطورية الرومانية المقدسة وعرقلة قيام تحالف مقدس ضدها وقد حققت هذا الهدف بشكل مؤقت [23].

إن ما قدمته الدولة العثمانية من امتيازات للدول الأوروبية وخاصة فرنسا، يخدم بالدرجة الأولى المصالح العثمانية من خلال الجانب السياسي جعلها (جعل أوروبا) مفككة مقسمة ليسهل عليها الفتح والتوسع، بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي الذي تسعى إليه الدولة العثمانية وهو تنشيط الشريان الاقتصادي في أراضيها، وخاصة بعد تحول طريق التجارة عبر رأس الرجاء الصالح مما أدى إلى ركود في المناطق العثمانية[24].

نتائج معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية:

لقد كان لهذه المعاهدة العديد من النتائج على جميع الأطراف ذات العلاقة وخاصة فرنسا والدولة العثمانية.

أ. نتائجها على فرنسا:

لقد كان من أهم النتائج التي انعكست على فرنسا من هذه المعاهدة أنها فتحت أمام فرنسا أبواب التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين فرنسا والدولة العثمانية، وقد كانت وسيلة لفتح أبواب التجارة مع الشرق دون الخضوع للاحتكار التجاري الذي فرضته البرتغال بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، كما استفادت فرنسا أن حصلت على حقها الكامل في حماية رعايا الدول الغريبة الأخرى تحت (عَلَمِها)، مما جعل لها مكانة مرموقة بين الدول الغربية بكاملها[25].

كما أنها منحت الرعايا التونسيين الحق في حرية الملاحة في المياه الإقليمية للدولة العثمانية، كما سمحت لهم في البيع والشراء بحرية تامة، وحددت الرسوم الجمركية بنسبة موحدة ومتدربة وهي (5%) ، وأعفي الرعايا الفرنسيون من دفع أي ضريبة أخرى تحت أي مسمى ، وقد قيد هذا الإعفاء الضريبي بشرط إقامة الفرنسيين في أراضي الدولة العثمانية عشر سنوات متتالية، كما أعفي الرعايا الفرنسيون من الخضوع للقضاء الإقليمي بل للقضاء الفرنسي في القضايا الجنائية والمدنية ، كما أن المحاكمات تتم في دور القنصليات الفرنسية، ويتم تنفيذها بالتعاون مع السلطات العثمانية، كما أن لها الحق في ممارسة شعائرها الدينية دون تدخل السلطات الحاكمة، كما سمح للفرنسيين ببناء خانات يقيمون فيها دون غيرهم مع بضائعهم[26].

وقد زاد التعاون بين الأسطول الفرنسي والعثماني، وتم شن هجمات على شواطئ نابولي الإيطالية والتي كانت تابعة للإمبراطور شارل الخامس، كما تجمعت وحدات من الأسطول العثماني والفرنسي عام 1543م، وهاجمتا مدينة (نيس) التابعة للامبراطور شارل الخامس[27]، وقد استمرت سياسة التحالف الإيجابي بين الدولتين والتي وضعها الملك فرانسوا الأول إلى عهد من جاء بعده، بحيث أصبحت السياسة التقليدية لفرنسا هي الوقوف أمام أطماع الإمبراطورية الرومانية المقدسة وتهديدها لفرنسا ، مما جعل الملك هنري الثاني يجدد التعاون مع السلطان القانوني عام 1553م[28].

ب. نتائجها على الدولة العثمانية:

لقد كان لمعاهدة الامتيازات آثارها السلبية على الدولة العثمانية مما أدى إلى تداعيات خطيرة بحيث سمحت للدول الأوروبية التدخل في شؤونها السياسية والعسكرية مما أدى إلى ضعفها وتفككها تحت ذريعة وحماية الامتيازات التي فتحت لهم الطريق لحماية رعاياهم والدفاع عن مصالحهم على حساب سيادة الدولة العثمانية[29].

وبذلك فقد أصبحت معاهدة الامتيازات أول إسفين يدق في نعش الدولة العثمانية، حيث ظهرت آثارها البعيدة فيما بعد ، حتى أخذت الدول الأوروبية تتدخل في شؤون البلاد العثمانية تحت ذريعة وحماية الامتيازات وللدفاع عن نصارى الدول الذين كانوا يعدون رعايا للدول الأوروبية وخاصة في بلاد الشام[30].

لقد لعبت معاهدة الامتيازات دوراً مهماً في ظهور العديد من الأزمات مما أدى إلى ضعف الدولة العثمانية وانهيارها ، لا سيما وأن الدولة العثمانية عملت على سياسة الباب المفتوح في الاقتصاد والتي أدت إلى اختلال في التوازن بين

الاستيراد والتصدير وأصبحت سوقاً مفتوحاً للمنتجات الأوروبية مما انعكس سلباً على الاقتصاد العثماني ، كما استخدمت أوروبا تلك الامتيازات في تسهيل مهمتها مما أدى إلى انتشار العديد من الشركات التي وظفت هذه الامتيازات لصالحها وصالح التجار الغربيين[31].

كما ساهمت حركة الكشوف الجغرافية الأوروبية ، في إثراء الدول الأوروبية لما توفر لها من المعادن الثمينة والقوة العسكرية التي انعكست ضعفاً على الدولة العثمانية، وتدهور العملة العثمانية، وأصبح الاقتصاد العثماني تابعاً للاقتصاد الأوروبي، وبذلك تفاقمت الأزمة المالية التي كانت تعاني منها الدولة وخاصة تحت تأثير أعباء الجيش العثماني[32].

النتائج العامة:

أما النتائج العامة فقد نظر بعض المؤرخين إلى نجاح هذه المعاهدة للامتيازات على أنها نظام جديد في العلاقات الدولية ، وطريقة معاملة الأجانب ، كما أنها تعد البداية الحقيقية لنظام الامتيازات الذي تمتع به الأجانب في كافة أنحاء الدولة العثمانية ، ولكن هناك نظرة أخرى لبعض المؤرخين حيث رأوا في هذه المعاهدة مقدمة لتحالف سياسي عسكري، جاءت نتائجه بعد عدة أعوام من خلال التعاون الفرنسي العثماني في معركتها ضد الامبراطورية الرومانية المقدسة[33].

ولذلك من الواضح بأن هذه الامتيازات جاءت كمكافأة من السلطان العثماني لملك فرنسا ، من أجل تقوية موقعه السياسي في أوروبا، وتشجيع الفرنسيين على التجارة مع الدولة العثمانية ، وقد قدمت الدولة العثمانية دعمها لحلفائها الفرنسيين في نضالهم ضد بابا روما والنمسا[34].

الخاتمة:

لم تعد الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بنوداً اقتصادية ، بل أصبحت تعكس تغيرات أساسية في العلاقات العثمانية الأوروبية ، وبرز المغزى السياسي لهذه الامتيازات حيث انتهى خطر التهديد العثماني لأوروبا وبدأ تنامي الأطماع الأوروبية في الدولة العثمانية ، بحيث فتح الباب على مصراعيه أمام الطلائع الأولى للاستعمار الغربي الحديث، وتهافت القوى الأوروبية تحت غطاء الامتيازات لتحقيق مطامعها التاريخية في الدولة العثمانية.

Abstract

The Agreement of concession between The ottoman state and france (1536) During the rule of sultan suliman AL-Qanoni (1520-1566)

The Ottoman state has become the largest in the sixteenth centurey during the rule of sultan Suleiman AL-ganoni . There , many European countries tried to allie and to have good relationships with the Ottoman state.

This paper summarized the political status wich European countries lived before the agreement of concession between France and the ottoman state.

This paper also discussed the main terms of the agreement , its economical and commercial importance , the nature of benefits given and the reasons which lead to this agreement .

Finally , it discussed the goals and effects on both France and the ottoman state .

Key words: concession agreement , sultan Suleiman AL-Qanoni , France, International trade , ottoman state .

الهوامش:

([1]) ادريس الناصر رائسي: العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2007م، ص 7-9، وسيشار إليه رائسي: العلاقات العثمانية.
([2]) رائسي: العلاقات العثمانية، ص 9.
([3]) ابراهيم حسنين: سلاطين الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014م، ص 244- 245.
([4]) يوسف علي الثقفي: دراسات متميزة في العلاقات بين الشرق والغرب على مر العصور، دار الثقة، ط2، 1411ه، ص 92، وابراهيم حسنين: سلاطين الدولة العثمانية، ص 245.
([5]) زين العابدين بن شمس الدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2010م، ص 192- 193.
([6]) يوسف الثقفي: دراسات متميزة، ص 92، ابراهيم حسين: سلاطين الدولة العثمانية، ص 245.
([7]) ابراهيم حسنين: سلاطين الدولة العثمانية، ص 245، ويوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ط1، 1417ه، ص 47، ورائسي: العلاقات العثمانية الأوروبية، ص 92.
([8]) زين العابدين: تاريخ الدولة العثمانية، ص 193، ويوسف الثقفي: موقف اوروبا، ص 47.
([9]) ابراهيم حسنين: سلاطين الدولة العثمانية، ص 245- 246، ويوسف الثقفي: موقف أوروبا، ص 47، وزين العابدين، تاريخ الدولة العثمانية، ص 193.
([10]) هارولد لامب: سليمان القانوني، ترجمة شكري نديم، شركة النبراسي، بغداد، 1961، ص 118، راييسي: العلاقات العثمانية الأوروبية، ص 92.
([11]) زين العابدين: تاريخ الدولة العثمانية، ص 194.
([12]) زكريا بيومي: قراءة إسلامية في تاريخ الدولة. ص145
(*) الامتيازات أو العهود التي سماها الأوروبيون هي مجموعة من البنود القانونية التي تنشئ قواعد وتحدد وضع الأجانب في الدولة العثمانية، وتوضح التسهيلات الممنوحة لتجارهم، ودور المشرفين عليهم من مواطنيهم كالسفراء والقناصل دون أن يكون في أي واحد من تلك القيود إشارة إلى أمور سياسية، انظر رائسي: العلاقات العثمانية الأوروبية، ص 288.
([13]) رائسي: العلاقات العثمانية الأوروبية، ص 300- 307، وفريد بيك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط8، 1988، ص223-227 ، ابراهيم حسنين، سلاطين الدولة العثمانية، ص 246- 248، وزين العابدين: تاريخ الدولة العثمانية، ص 194، وعبدالمنعم الهاشمي، الخلافة العثمانية، دار ابن حزم للطباعة، بيروت، ط1، 2004م، ص 291، وأحمد عبدالرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1982م، ص 94- 95.
(*) مرسيليا وتاربونة وهي موانئ فرنسا على البحر المتوسط.
([14]) رائسي: العلاقات العثمانية الأوروبية، ص 307.
([15]) أميل خوري، وعادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي، ج1، بيروت، 1960، ص 13، ورائسي: العلاقات العثمانية الأوروبية، ص 268- 269.

([16]) يوسف رابع الثقفي: دراسات متميزة ، ص 147- 148، ورائسي: العلاقات العثمانية الأوروبية، ص 273- 274.
([17]) رائسي: العلاقات العثمانية الأوروبية، ص 275.
([18]) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية ، ص 300، والرائسي: العلاقات العثمانية، ص 276.
([19]) الرائسي: العلاقات العثمانية، ص 279، وأحمد عبدالرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 94- 95.
([20]) الرائسي: العلاقات العثمانية، ص 282.
([21]) رائسي: العلاقات العثمانية الأوروبية، ص 258- 260.
([22]) قيس جواد العزاوي: الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، مركز دراسات الإسلام والعالم، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1994م، ص 25.
([23]) إكمال الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 1999، ص 227، ورائسي: العلاقات العثمانية، ص 260- 261.
([24]) رائسي: العلاقات العثمانية، ص 264- 265.
([25]) زين العابدين: تاريخ الدولة العثمانية، ص 195، ابراهيم حسنين: سلاطين الدولة العثمانية، ص 247.
([26]) رائسي: العلاقات العثمانية، ص 100.
([27]) يوسف الثقفي: موقف أوروبا، ص 47، ابراهيم حسنين: سلاطين الدولة العثمانية، ص 247، زين العابدين تاريخ الدولة العثمانية، ص 195.
([28]) زين العابدين: تاريخ الدولة العثمانية، ص 195.
([29]) زين العابدين: تاريخ الدولة العثمانية، ص 195- 196، ابراهيم حسنين: سلاطين الدولة العثمانية، ص 247- 248.
([30]) زكريا سليمان بيومي: قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين، عالم المعرفة، ط1، 1991، ص 77- 78، وزكريا البيومي/ قراءة إسلامية في تاريخ الدولة العثمانية التحالف الاستعماري اليهودي وتمزيق الدولة الإسلامية، العلم والإيمان للنشر، كفر الشيخ، مصر، 2008م، ص 83، ابراهيم حسنين: سلاطين الدولة العثمانية، ص 248.
([31]) الرائسي: العلاقات العثمانية الأوروبية، ص 334.
([32]) أحمد عبدالرحيم مصطفى: مرجع سابق، ص 39- 40، ورائسي: العلاقات العثمانية الأوروبية، ص 334- 336.
([33]) الرائسي: العلاقات العثمانية الأوروبية، ص 106.
([34]) أحمد عبدالرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، ص 94، والرائسي: العلاقات العثمانية والأوروبية، ص 101.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إدريس الناصر رائسي: العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2007م.
2. ابراهيم حسنين: سلاطين الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014م.
3. يوسف علي الثقفي: دراسات متميزة في العلاقات بين الشرق والغرب على مر العصور، دار الثقة، ط2، 1411ه.
4. زين العابدين شمس الدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، درا المسيرة للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2010م.
5. يوسف الثقفي: موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ط1، 1417ه.
6. هارولد لامب: سليمان القانوني، ترجمة شكري نديم، شركة النبراس، بغداد، 1961م.
7. زكريا بيومي: قراءة إسلامية في تاريخ الدولة العثمانية التحالف الاستعماري اليهودي وتمزيق الدولة الإسلامية، العلم والإيمان للنشر، كفر الشيخ، مصر، 2008م.
8. فريد بيك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط8، 1988م.
9. عبدالمنعم الهاشمي، الخلافة العثمانية، دار ابن حزم للطباعة، بيروت، ط1، 2004م.
10. أحمد عبدالرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1982م.
11. إميل خوري وعادل إسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي، ط1، بيروت، 1960م.
12. يلماز اوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سليمان، مراجعة محمد نصار، منشورات مؤسسة الفيصل للتمويل، اسطنبول، ج1، 1988م.
13. قيس جواد العزاوي: الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، مركز دراسات الإسلام والعالم، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1994م.
14. كمال الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 1999م.
15. زكريا سليمان بيومي: قراءة جديدة في تاريخ العثمانيين، عالم المعرفة، ط1، 1991م.